صور التغير الصرفي للمادة اللغوية في معجم أحمد مختار عمر

د.مختار درقاوي
جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف

التغيّر اللغوي في سياق البحث المعرفي يراد به انتقال ظاهرة لغوية من حالة إلى حالة أخرى، أو حلول ظاهرة لغوية محل ظاهرة لغوية أخرى في مرحلة من مراحل تاريخ هذه اللغة، والتغير الذي يصيب اللغة يلحق جميع أنظمتها فيصيب النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام الدلالي مع تفاوت بين الأنظمة في درجة التغير. والتغيير الذي يحدث في النظامين الصرفي والصوتي يختلف من حيث الطريقة؛ ذلك لأنّ التغيرات الصرفية إنّما تصيب الكلمات لا العناصر الصرفية، على عكس التغيرات الصوتية التي تصيب الأصوات مستقلة عن الكلمات[1]. أما التغير النحوي مع قلته في اللسان العربي ينم عن التطور المستمر الحاصل في اللغة، فقد يلاحظ المتكلّم أنّ كلمة أو إجراء نحويا ما، لم يعد كما كان في السابق نتيجة ترك العمل به، أو عدول عن الوظيفة المسندة إليه إلى وظيفة جديدة، أو عن طريق التناوب والجمع بين الوظيفتين، الوظيفة المعهودة التي أشار إليها علماء النحو قديما، والوظيفة الجديدة الطارئة. أمّا دلالة المفردات فهي أكثر مستويات اللغة قبولا للتغير، وهي لا تستقر على حال؛ لأنّها تتبع الظروف فكل متكلّم يكوّن مفرداته من أوّل حياته إلى آخرها بمداومته على الاستعارة ممن يحيطون به.

وقد يلاحظ المتكلّم أنّ الكلمة لم تعد كما كانت في السابق، بفعل رقي في معناها أو انحطاط أو توسع أو انحسار أو مجاز أو مبالغة أو نحو ذلك. وهذا التغير الدلالي للمفردات يعدّ من الحقائق المقررة لدى اللسانيين المحدثين، وهو من الأشكال التي ترصد حركة الدلالة في دورانها مع ألفاظ اللغة بمرور الزمن، وتعد هذه المظاهر أهم مقوم من المقومات التي يقوم على عاتقها صناعة المعجم التاريخي بصفة خاصة والمعاجم الأخرى بصفة عامة[2]. ولكن لا تعني هذه الحقيقة أن لا قيمة تذكر للتغير القواعدي (الصرفي والنحوي) في بناء المعجم اللغوي الحديث فقد أثبت أحمد مختار عمر وفريق العمل معه في "معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ط 2008" أنّ هذا النوع بصوره ومظاهره مصدر رئيس وفاعل في إثراء المعجم الحديث،.

- **معجم الصواب لأحمد مختار عمر:** تَضَمّن معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر قواعد عامة وتفصيلية سمحت بتصحيح قدر كبير من الألفاظ والاستعمالات التي درج عدد من اللغويين على جعلها في خانة الخطأ اللغوي ومجانبة الصواب نتيجة التسرّع أو بسبب تمسّكهم وتبنّيهم لموقف متشدّد من دون بعد نظر وفقه صريح للعربية ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها. اضطر هذا السلوك أحمد مختار عمر وفريق العمل معه إلى التنبيه والتأكيد على أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب؛ "لأنّ الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة، وهذا يستلزم الاستقراء التام، وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان.

أمّا الحكم بالصواب فيكفي لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة ولذا كان الدليل السلبي أصعب بكثير من الدليل الإيجابي"[3]. بل يمكن إقرار أكثر من هذا: إنه من الصعب –حتى بعد الدراسة الوافية للفظ من جوانب متعددة– الحكم

على كلمة ما بالخطأ بدعوى عدم ذكرها في المعجمات؛ لأنّ المعجمات على خطرها لا يمكن أن تكون وحدها ممّا يعوّل عليه في هذا الأمر. فربما أغفلت اللفظ وأهملت النص عليه، بالرغم من وروده في كلام عربي فصيح يحتج به. ويحسن التذكير في هذا المقام بما أثر عن أبي عمرو بن العلاء فيما حكاه يونس بن حبيب قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلّه ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[4]. وجاء أيضا من كلامه فيما رواه الأصمعي: "سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟، فقال: أليس بصحيفة؟. قال أبو عمرو: فحمله على المعنى[5]، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم.

- **منهج أحمد مختار في معجمه:** تتضح مكونات المنهج الذي أقام عليه أحمد مختار عمله في أصلين ؛أحدهما يخضع لقاعدة عامة تجمع الأشياء وتضم النظائر وتربط الجميع بخيط واحد، يسمّى القياس، وثانيهما لا يخضع لقاعدة، ولا مجال للاحتكام فيه إلى كتب النحو والصرف، وإنما يكون الاحتكام فيه إلى النقل عن العرب وإلى المعاجم اللغوية، ويعرف هذا الأصل بالسماع.

- **الاعتداد بالسماع:** السماع أو النقل أصل من أصول النحو واللغة، ودليل من أدلتها عرّفه ابن الأنباري بأنّه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[6]، وأراد به السيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه –صلى الله عليه وسلّم–، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت"[7].

واهتمام علماء اللغة الأوائل بالمسموع أو المنقول من اللغة شبيه باهتمام علماء الحديث بالأحاديث النبوية الشريفة، إذ "بحثوا أنواعه وبيّنوا درجة المسموع من

حيث الكثرة والقلّة، والجودة والرداءة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم، وبيّنوا الموثوق به والمطعون فيه منهم، وجاوزوا ذلك إلى النص وقائله وفصاحته، أو فصاحة لغة قبيلته التي هو منها أو التي تكلّم بلغتها، وبكثرة الوارد منه أو قلته بحسنه أو رداءته، باطراده أو شذوذه"[8].

وعليه يمكننا أن نتصور أنّ السماع عملية استقراء لكلام العرب تعطينا صورة واقعية وواضحة عن ظاهر اللغة نستند إليها في إقامة قوانين العربية وعلومها الأصلية، لذا أحاطه علماؤنا القدامى بكثير من المحاذير، سموها حدود السماع التي تحوّلت شيئا فشيئا إلى قيود تعيق التوسع في الأخذ عن العرب، وبالتالي حركة اللغة وامتدادها واقتصارها على أن تصور واقعا لغويا محدودا زماننا ومكاننا[9].

– **الاعتداد بالقياس:** يعدّ القياس الأساس الثاني الذي أقام عليه أحمد مختار عمر معجمه فهو يستعين به في قبول وجه أو ترجيحه وفي النادر تضعيفه، وموقفه منه أنّه يأخذ به ولا يلغيه، بل إنّه يطلقه ويتوسّع في استخدامه كما فعل الكوفيون وشاهد ذلك قوله: "ومما صححناه عن طريق التوسّع في القياس واستخدام جملة من القواعد الكلية، التي أقر بعضها مجمع اللغة المصري: قياسية "فُعالة "للدلالة على بقايا الأشياء، مثل: الأُكالة، والفُراكة، والحُدادة، والانتقال من فتح العين في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع "[10].

والملاحظ على مُؤلَّفه أنّه لم يكتف بالقياس الذي ورد به السماع إنّما سلك سبيل القياس غير المسموع، من ذلك إجازة استعمال اللفظ على غير استعمال العرب مادام جاريا على أقيستهم من مجاز واشتقاق، وتوسيع دلالة، وغيرها، ومستنده في ذلك قول ابن جني: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلْوِ بنص"[11] وكذا قوله: "لو أنّ إنسانا استعمل لغة قليلة عند العرب لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئا لأجود اللغتين"[12].

وقد التزم أحمد مختار عمر وفريق العمل معه في المعجم التوسّع في تصحيح وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية أو المعاجم المسحية، أو باستخدام جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرّها مجمع، أو باجتهاد خاص، وفتحوا باب الاستشهاد ليشمل أعلام العصر، فنجدهم يعوّلون على طه حسين، والعقاد، ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة والطيب الصالح، وغيرهم، كما نجد أسماء لكتاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن طفيل، وابن خلدون، وإخوان الصفا، وابن رشد وابن جنّي...[13]

– **صور التغير الصرفي للمادة اللغوية في المعجم:** إن صور التغير الصرفي في المعجم كثيرة منها:

– **اطّراد صيغة "تمفعل" في اللغة العربية المعاصرة:** من المعروف أنّ العربية تميّزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن في صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما مثّل سيبويه في الفعل الثلاثي ومزيداته فقد ذكر أنّها اثنتا عشرة صيغة على هذا الشكل: أفعل، فعّل، فاعل، تفعّل تفاعل، افتعل، انفعلّ، افعلّ، استفعل افعوّل، افعوعل، افعالّ[14]. وعند إمعان النظر فيما كتبه النحاة واللغويون الآخرون نجد أنهم قد استدركوا عليه سبع صيغ، هي: افَّعل مثل: ادَّبج إذا لبس الديباج وافْعَلَى مثل: اجْأَوَى الفرس إذا علته كدرة، وافعيَّل مثل اهْبَيَّخ الرجل إذا تبختر في مشيته وافْعَوْلَلَ مثل: اعْثَوْجَجَ البعير إذا أسرع، وافْوَنْعَلَ مثل: احْوَنْصَلَ الطائر إذا أخرج حوصلته وافْعَنْلى مثل: اسْلَنْقى الرجل إذا نام على ظهره، وأخيرا افْعَنْلل مثل: اسْحَنْكك الليل إذا اشتدّت ظلمته.

ويلفت الانتباه في هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أنّ النحاة واللغويين عزَّ عليهم أن يجدوا لكل منها في اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال نادر

وشديد، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعا، في حين أنّه كان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة "تمفعل"[15]، التي ساق لها ابن جني في الخصائص ستة أمثلة. واحتج لها قائلا: "جاء تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتمَنْطق وتَمَنْدَل وتَمَخْرق وتمَسْلَمَ فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حالة الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه، ألا ترى إذا قالوا: تدَرَّع وتسَكَّن عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المِدْرعة والمَسْكنة، وفي هذا حُرْمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول"[16]. والذي يمعن النظر في كلام ابن جني يدرك أنّه لا يكتفي بإثبات صيغة "تمفعل" فحسب بل يضيف احتجاجا لها ذا شقين:[17]

- **الشق الأوّل:** وهو أنّ العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها من الميم، ويوضّح ابن جنّي ذلك في الفعلين: تَمَدْرَع وتَمَسْكَنَ فإنّ دلالة مجردهما من الميم: تدرّع وتسكّن تغاير دلالة المزيد، فتدرّع لبس درع الحرب وتمدرع: لبس مِدرعة أو قميصا من الصوف، وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة أي الفقر، ويقال: أسلم الرجل إذا دخل في الإسلام، وتمسلم إذا تسمى باسم مسلم، وواضح أن صيغة تمفعل في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه.

- **الشق الثاني:** يكمل ابن جني احتجاجه للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال، وهي صيغة "تمفعل"، فيقول: إن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة ما للحرف الأصلي في حُرمة في الاشتقاق. وواضح أنّ العرب تصنع ذلك حين تريد التعبير عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات المجردة، مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية؛ وبذلك

كله يكون ابن جني أوّل من سجّل هذه الصيغة "صيغة تمفعل" بما ذكر لها من أمثلة، ولم يكتف بذلك فقد وضع في يدها احتجاجا قويما سديدا.

- **أمثلة عصرية كثيرة لصيغة "تمفعل" في معجم أحمد مختار عمر ومعجم إبراهيم السامرائي:**[18]

- **تَمَحْلَسَ له:** إذا تزلف وتقرب إليه.
- **تمخطر:** إذا مشى مشيا فيه عُجْب وخيلاء.
- **تمذهب:** إذا اتبع مذهبا أو معتقدا ما.
- **تمرجح:** إذا ركب المرجوحة أو الأرجوحة.
- **تمرجل:** إذا اصطنع الرجولة.
- **تمرقع:** إذا أفرط في المرقعة والصفاقة.
- **تمركز:** إذا استقر في مركزها.
- **تمسخر:** إذا فعل ما يثير سخرية الآخرين.
- **تمسمر** الخشب: إذا شدّ شَدا قويا بمسمار.
- **تمشور:** إذا سار مشوارا طويلا أو مشاوير متعددة.
- **تمشيخ:** إذا تكلّف الوقار وتظاهر به.
- **تمطوح:** إذا بعد جدا.
- **تمهمز:** كأنما يتحرك بمهماز.

وهناك أمثلة أخرى، كتمألتَ عليه بمعنى سخر منه، وتمحورت الدولة بمعنى كوّنت مع دولة أو دول محورا سياسيا، وتمظهر إذا عني بمظهره، وتمعجن الدقيق إذا اشتد عجنه، وتمعظم وتمعلم إذا ادّعى العظمة والمعلمة، وتمفصل بمعنى تحرك بما يشبه التحرّك بالمفاصل، وتمكرم إذا صنع مكرمة، وتمنظر إذا أعجب بمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغي، وتمهزأ به إذا جعل منه مهزأة وسخرية، وغير ذلك من

الأمثلة التي تجعلنا، بل تفرض علينا إضافة صيغة تمفعل إلى أبنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة، "كما ينبغي أن يضاف ما صيغ على أساسها حديثا إلى معاجمنا المعاصرة، وإلا كان مثلنا مثل من يريد الحَجْر على العربية وحرمانها من النمو والتطوّر، وهما حقّان ثابتان من حقوقها اللغوية وجوهران أصيلان في بِنْيَتِها وبنية اللغات جميعا"[19].

- **من مظاهر التغيّر الصرفي ظاهرة الإلحاق:** تعدّ ظاهرة الإلحاق التي تتعرض لها الكلمات أو الوحدات اللسانية مظهرا من مظاهر التطور الصرفي للغة وحدثا عارضا على اللسان وبخاصة اللسان العربي الحديث. ونظرا لكثرة وتعدد صور هذه الظاهرة على اللغة اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بجوازها مطلقا، وقد جاء عنه في دوراته المختلفة:

- **جواز لحوق تاء التأنيث لصيغة "فعُول" الصفة بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح:** المعروف عن صيغة "فعُول" أن امتناع إلحاق التاء بها هو الغالب لما ذكره ابن مالك في التسهيل، وما ذكره السيوطي في الهمع، وما ذكره الرضي من قوله: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث: فعُول"[20]. ولكن لكثرة تردّد إلحاق التاء بـــ فعول كـــ: عطوفة وكذوبة وعجولة في لغتنا العربية المعاصرة أجاز المجمع ذلك، وارتكز على ما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه، كعدو وعدوّة، كما استأنس المجمع في إجازة دخول التاء على فعول، بأنّ صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء جريا على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتأنيث[21].

ومن أمثلة هذا النوع قول العامة وبعض الخاصة "امرأة عجوزة" لا شك أن الفصيح قولنا: "امرأة عجوز" استنادا إلى القاعدة التي تنص على أن فعُول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا تلحقها تاء التأنيث، وبناء على ذلك خطّأ بعض من أهل اللغة هذه العبارة لإلحاق التاء، ولكن الفيومي في المصباح المنير عده من الصحيح، فقال:" العجوزة: المرأة المسنة، قال ابن السكيت: ولا يؤنث بالهاء، وقال ابن الأنباري: ويقال أيضا: عجوزة بالهاء لتحقيق التأنيث وروي عن يونس أنه قال: سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء[22]، وعليه كلا الاستعمالين جائز.

- **قياسية لحوق التاء باسم المكان:** بناء على ما جاء في كتاب "سيبويه" وما ورد من الأمثلة لتي بلغت ستة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة "مَفْعَلة" للمكان الذي يكثر فيه الشيء أجاز المجمع قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي، مثل: مَضْيَفَة مَمْشَاة، منَامة[23]. ومنه:

- "يقع المَجْزَر شمال المدينة"، هذا الاستعمال فصيح، وكذلك ما جاء على لسان العامة: "تقع المجزرة شمال المدينة". ويلحق به:[24]
- "جلس على المَسْطَبَة".
- "مَدْبَغة الجلود".
- "مدرسة القرية".
- "مزرعة نموذجية".
- "مشجرة واسعة".
- "مصبغة الجلود"...

- **جواز لحوق التاء بالمصدر الميمي:** سمع من المصدر الميمي من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: محمدة، ومذمة، ومبخلة ومجبنة، ومحزنة ومودة وغيرها كثير، ولهذه الكثرة رأت لجنة المجمع جواز القياس عليها[25].
- **جواز إلحاق تاء التأنيث بصيغة فاعل مطلقا.** هناك صفات في العربية يستوي فيها وصف المذكر والمؤنث دون أن تلحق تاء التأنيث كـــ "فاعل"، فهو وصف للمذكر نحو: "رجل قاعد"، ووصف للمؤنث نحو: "امرأة حائض، وحامل وطالق، وطامث، وقاعد"[26]. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار"[27]، المراد: المرأة التي تحيض بعد البلوغ؛ أي صارت من أهل الحيض، فوجب عليها ارتداء الخمار. فإن عدل عن هذا المعنى إلى الحدث العارض غير الدائم زيدت التاء للتفريق بين المعنيين، نحو: امرأة حائضة غدا زيدت الهاء للإخبار عن شيء لم يثبت، والمعنى يحيض غدا[28].

وقد حذفت التاء بينهما للتفريق بين المعاني، ليفرق بين المعاني المخصوصة بالنساء، والمعاني العامة في النوعين. وقد حذفت التاء في الوصف الملاصق لصاحبته، كقولنا في البالغة: امرأة حائض، وعاقر للتي لا تلد، وناشز للتي تعصي زوجها دائما، فالعصيان فيها عادة، وامرأة سافر لغير المختمرة، فإن خلعت خمارها لوقت قيل: سافرة، وفي قوله تعالى: "جاءَتْهَا ريحٌ عاصفٌ"[29] ذكّر مع الريح، وهي مؤنثة لملازمة الوصف لها، وهي للعقاب خلافا للريح التي تجلب الخير، قال تعالى: "ولِسُلَيْمانَ الرّيحَ عاصفةً تجْري بأمْرِه"[30]؛ لأن العصف الشديد ليس ملازما لها بل يكون لمنفعة كأن يكلّفها بشيء[31].

وعلى الرغم من الفرق الدلالي لصيغة فاعل مع هاء التأنيث ومن دونها فقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بتأنيث فاعل مطلقا دون الأخذ بعين الاعتبار هذا الملمح الدلالي، وفي معجم الصواب تأكيد ذلك نحو: "امرأة خادمة"

مرفوضة عند بعضهم؛ لأنّ لفظ خادم مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، الرأي: امرأة خادم، ثم يعقّب أحمد مختار: امرأة خادمة استعمال فصيح على قلته[32].

- **إلحاق تاء التأنيث بـــ "فَعُول" التي بمعنى "فاعل":** الأصل في "فعول" إذا وصف به المؤنث وكان بمعنى فاعل أن لا يلحقه تاء التأنيث؛ نحو: امرأة غضوب بمعنى غاضبة، وشكور بمعنى شاكرة. وتعليل علماء اللغة في سبب العدول عن الوصف بفاعل نحو: شاكر، وغاضب إلى شكور وغضوب أنّ تاء التأنيث لم تدخل على فعول ليفرق بينها وبين ما له فِعل كفاعل ومُفْعِل وفَعِل، وماله الفعل وما الفعل واقع به[33].

واستنادا إلى هذه القاعدة خطّأ جمع من أهل اللغة الاستعمالات الآتية:

- امرأة حسودة. – امرأة حقودة. –امرأة حنونة. –امرأة صبورة. –امرأة شكورة. –امرأة عجوزة. – امرأة غفورة وغيورة ولعوبة وودودة ووقورة. –توبة نصوحة. –سيّدة خجولة. – فتاة طموحة. –فلان ذو نفس رؤوفة. – هذه امرأة فخورة بأبيها.

ومكمن الخطأ في نظر هؤلاء مردّه إلحاق التاء بصيغة فعول وهي بمعنى فاعل وكان الأجدر والأفصح حذفها، ولكن مجمع اللغة العربية نظرا لاطراد الاستعمال في اللسان العربي الحديث اتخذ قرارا تيسيريا بجواز إلحاق التاء مطلقا واستند في ذلك إلى ما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه عن العرب كعدوّ وعدوّة[34]. وبذلك تستوي في العصر الحديث صيغة فعول بمعنى فاعل مع الصيغة نفسها بمعنى مفعول، نحو: ناقة حلوبة؛ بمعنى محلوبة.

- **تعميم قاعدة الإلحاق:** نشير في هذا الموضع إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبالاستناد إلى الحجج التي سلف ذكرها أجاز إلحاق التاء مطلقا على النحو الآتي:

- **إلحاق تاء التأنيث بـــ "فعيل" التي بمعنى مفعول:** نحو:[35] امرأة جريحة. امرأة شهيدة. امرأة عقيمة. امرأة قتيلة. بقرة ذبيحة. علّة دفينة. عين كحيلة. فتاة سجينة. قتل العدو المرأة الأسيرة. كلمة دخيلة. وغير ذلك.

المقرّر والمسطّر في كتب اللغة أن فعيل بمعنى مفعول إذا جاء بعد موصوف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا تلحقه التاء؛ لأنه معدول به عن جهته إذ المعنى مفعولة، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء في المؤنث؛ ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول[36]، نحو: كريمة وجميلة فكل ما كان بمعنى مفعول لا تلحق به التاء في التـــأنيث، نحو: عين كحيل؛ بمعنى مكحولة. بيد أنّ مجمع اللغة المصري كعادته اتخذ قرارا يجيز فيه إلحاق التاء سواء ذكّر الموصوف أم لم يذكّر[37].

- **إلحاق تاء التأنيث بصيغة "فَعال" التي يستوي فيها المذكر والمؤنّث:** هناك كلمات على وزن فَعال استخدمتها اللغة العربية مع المذكّر والمؤنث كجواد وجبان ولكن اللسان العربي الحديث كعادته يميل دائما إلى التأنيث، ففي "امرأة جبان" مثلا يقول: امرأة جبانة بإلحاق التاء. وبالرجوع إلى المعجمات لتتبع الظاهرة نجد إلى جانب القول الذي يدعم موقف حذف التاء قولا آخر يجيز زيادة التاء للمؤنث كالذي روي عن بعض العرب قولهم: "الضبع جبانة"، وسوّى ابن منظور والفيروز آبادي بين الاستخدامين فقالا: "والأنثى جبان...وجبانة"[38].

- **إلحاق تاء التأنيث بصيغة "مِفْعال" التي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث:** كثر إلحاق التاء بصيغة مفعال على ألسنة المحدثين، فبدل "امرأة مذكار ومعطاء ومعطار، ومهذار، ومرضاع، ومجهاض، ومكسال" يقولون: "امرأة مذكارة ومعطاءة، ومعطارة، ومهذارة، ومرضاعة، ومجهاضة ومكسالة"، وقد اتخذ مجمع اللغة قرارا بجواز تأنيث مفعال[39].

- **إلحاق تاء التأنيث بصيغة مفعيل التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:** شاع في ألسنة المحدثين عبارة "امرأة مسكينة ومنطيقة" بإلحاق تاء التأنيث للوزن مفعيل مع أنّ الأكثر في لغة العرب أن يقع مفعيل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فنقول: امرأة مسكين ومنطيق ورجل مسكين ومنطيق، لكن ورد عن العرب إلحاق التاء في بعض الكلمات للدلالة على التأنيث، منها مسكين كما ورد في اللسان والمصباح وغيرهما، وعمّم مجمع اللغة المصري القاعدة، فأجاز إلحاق التاء بصيغة "مِفعِيل" سواء ذكّر الموصوف أم لم يذكّر[40].

- **النحت:** النحت **Contamination** مظهر من مظاهر التغير اللغوي وضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة، يعدّ "حدثا عارضا في اللسان العربي وتكيّفا طارئا على جهازه"[41] وهو أخذ كلمتين أو أكثر وحذف حرف أو حرفين أو أكثر منهما معا أو من إحداهما فقط وضم الحروف المتبقية، بحيث نكوّن كلمة جديدة على وزن فعلل أو فعللة في الغالب، من ذلك:[42]

– حمرغة (من حمل وفرغ) **Marinage** . – قطجرة (من قطع وحنجرة) **Laryngotomie**. – قلبر (قلم وحبر) **Stylo à encre**.

وخصّص ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة العربية" بابا حول النحت، من بين ما جاء فيه :"العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: "رجل عَبْشَميّ" منسوب إلى اسمين، عبد وشمس"[43]. بل إن لابن فارس رأيا خالف فيه جمهور اللغويين، فنّد فيه المسلّمة القائلة: "اللغة العربية كسائر اللغات السامية لغة اشتقاقية ليس من طبيعتها النحت الذي هو أصل من أصول اللغات الهندوأوربية ذات الطبيعة الإلصاقية"، وذهب مذهبا مخالفا مفاده "الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت"[44]، وعرف هذا الرأي في الوسط اللغوي الحديث اختلافا بين مؤيّد ورافض.

فلمجمع اللغة العربية بالقاهرة أكثر من موقف، فقد أصدر قرارين بشأن النحت تضمّن أوّلهما (1948) حكما على ابن فارس بأنّه "ركب التعسّف والشطط في حمل ما زاد على ثلاثة أحرف على النحت"، ثمّ بعد ذلك أجاز المجمع "النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية"[45]، وجاء القرار الأخير (سنة 1965) على قدر من المرونة نصّه: "النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن فعــلل أو تفعلل إلاّ إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[46].

وفيما يخص سبب نشوء بعض المنحوتات في اللغة يُرجع بعضهم ذلك إلى أنّ المتكلّم قد يعسر عليه أن "يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، وربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلا تاما، والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلّة، وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة، عن طريق النحت، أو تكوين كلمة صناعية، مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين وجامعة لمعنييهما، وأكثر الكلمات التي تتكون بهذه الطريقة، ذات عمر قصير، غير أنّ قدرا غير يسير منها، قد يكتب له البقاء، فيستقر في اللغة كلمات جديدة"[47]. وفي الموروث اللغوي العربي يقسّم النحت إلى أربعة أقسام:[48]

1- النحت الفعلي: وهو أن تنحت من جملة فعلا يدل على حكاية القول أو حدوث المضمون أو يتضمن معناها، مثل: "حوقل" من "لا حول ولا قوة إلاّ بالله" و"جعفل"؛ "جعلت الله فداك"، و"الحسبلة" من "حسبي الله".

2- النحت الوصفي: هو نحت كلمة من كلمتين للدلالة على صفة بمعناها، أو تدل على صفة أقوى منها في الدلالة مثل قول العرب للرجل الشديد: "ضبطر" من "ضبط وضبر". في ضبر معنى الشدة والصلابة، و"الصلدم" منحوت من الصلد والصدم.

3- النحت الاسمي: أن تنحت من كلمتين اسما، مثل "جلمود" من جلد وجمد وقد يجمع الاسم المنحوت جميع حروف ما نحت منه، مثل: "حبّقر" للبَرَد، وأصله: "حبّ قرّ".

4- النحت النسبي: وهو الذي يتحقق في النسب، كأن تنسب شيئا أو شخصا إلى بلدتي "طبرستان" و"خوارزم" فتقول: "طبرخزى". ويقسّم المستشرق الروسي كيفورك ميناجيان النحت إلى نوعين:[49]

1- تركيب نحتي: هو توليد الكلمة من كلمتين بحيث لا يبقى الشكل الأولي لكلتا المنحوتتين سليما.

2- تركيب مزجي: هو تركيب كلمة من كلمتين (أو أكثر) بحيث لا تفقد أيّة كلمة حرفا من أصلها، بل تُمزج بالأخرى وتكتبان في شكل كلمة واحدة.

وبالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها النحت في مجال التجديد اللغوي والتوليد الاصطلاحي فإنّ له قيمة ودورا مهمّا في مجال التصحيح اللغوي، فقد استدرك أحمد مختار- بواسطة هذا المبدأ- على عدد من اللغويين تخطئتهم بعض المفردات بحجة عدم سماعها عن العرب، مثل لفظة "رسملة" في قول أهل الاقتصاد: "تتجه الدولة إلى رسملة الاقتصاد" أي تحويله إلى اقتصاد رأسمالي، هذه الكلمة رفضها البعض وصححها البعض الآخر بالارتكاز على ظاهرة النحت "فالنحت هنا يتيح وضع مصطلح مفرد للدلالة على تحوّل الاقتصاد في الدولة إلى النظام الرأسمالي وعلى هذا تكون الكلمة صحيحة"[50]، وفي السياق ذاته لفظة "حبّذ"، رفضها البعض

؛لأنّ الفعل لم يأت في المعاجم القديمة، وصحّحها البعض اعتمادا على نحت القدماء من الفعل "حبّط واسم الإشارة "ذا" فعلا فقالوا: حبّذ[51].

وبالرغم من القيمة اللغوية والتصحيحية للنحت فإن جمهور اللغويين المحدثين يؤكدون ضرورة تحاشيه –ما أمكن ذلك– أثناء عملية التوليد، ويبدو ذلك واضحا من خلال موقف مجمع اللغة المصري السابق ومن قرار المجمع العلمي العراقي فقد صرّح بـــ"عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة، من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة، على أن تُلجئ إليه ضرورة قصوى، وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذّوق العربي وعدم اللبس"[52].

هذا التضييق على النحت بجعله "أسلوبا ناشزا في صياغة المصطلحات العربية"[53] دعا إبراهيم أنيس وغيره إلى موقف وسط "نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة، ولذا نرى الوقوف منه موقفا معتدلا"[54]. وحتى لا تترك المسألة مفتوحة اجتهد أهل الدراية باللغة في وضع معايير تضبط آلية النحت، ومن جملة تلك المعايير نذكر الآتي:[55]

– يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية، فنقول في كهربائي مغنطيسي: كهرمغنطيسي.

– ألاّ يقلّ عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة أحرف، كي لا تلتبس بكلمة أخرى تحمل الحروف نفسها.

– أن يكون لكل كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، لتجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.

– أن ننحت من الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.

– أن تبقى حروف المنحوت منه على ترتيبها بعد النحت.

– أن تشمل كل كلمة منحوتة على حرف أو أكثر من حرف من حروف الذلاقة (ف،م،ل،ن،ب،ر) تطبيقا لقانون لغوي معروف يشمل الكلمات الرباعية والخماسية الأصل.

– التحقق من الائتلاف المطلوب في النسيج الصوتي للكلمة المنحوتة، والغاية تجنب الوقوع في تنافر الحروف، إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية، كاجتماع الصاد مع الجيم، والهاء مع العين، والعين مع الخاء، والجيم مع القاف، والطاء مع الجيم، ...

– أن تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية، ونسبة وإعراب...

– أن تكون على وزن عربي–قدر الإمكان، كأن تكون على وزن (فعلل) أو (فعللة) مثلا.

وفي الجملة لقد أدرك أحمد مختار عمر أن النمو والتطوّر حقّان ثابتان من حقوق اللغة العربية وجوهران أصيلان في بِنْيَتها التكوينية وبنية اللغات جميعا، كما أدرك أنّ هناك فرقا بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر "فالخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها وناموس حياتها وقواعد فطرتها ويخلّ بنظامها، في حين التجديد والتطوّر تبديل وإحداث يجري وفقا لسننها وينساق مع فطرتها وينقاد لقواعدها، ويوافق روحها وخصائصها"[56].

الهوامش:

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم– جامعة القاهرة، د ت ط ص115. وينظر: فندريس، اللغة، تعـ: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، ص203.

2 فريض عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، 2005، القاهرة ص71.

3 أحمد مختار، العربية الصحيحة، عالم الكتب، ط2، سنة 1998، ص179.
4 الأنباري، نزهة الألباب، طبعة مدينة الزرقاء، الأردن، ص33.
5 المصدر نفسه، ص35.
6 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحـــ: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957، ص81.
7 السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر آباد الدكن، ط2، 1359هـــ ص14.
8 خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت ص135.
9 عبد الكريم مجاهد، دراسات في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر، ط1، 2006، الأردن–عمان ص196.
10 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، ط1، 2008 القاهرة، ص: ب. وينظر أيضا للمؤلف نفسه دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب ط1، 2001، القاهرة، ص154.
11 ابن جني، الخصائص، 189/1.
12 المصدر نفسه، 12/2
13 ينظـــر أحمـــد مختـــار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ص ج.
14 ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، 1990، القاهرة، ص98.
15 شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص98.
16 ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، 228/1.
17 ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص99–100.
18 ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي 258/1...263. وينظر: إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2000، بيروت، ص63–64–65.
19 شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص102. وللأمثلة ينظر: ص100–101.
20 رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، حق: محمد نور الحسن–محمد الزفزاف–محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 23/2.

21 البحوث والمحاضرات –مجمع اللغة بالقاهرة–، الدورة:34، 1968، القاهرة، ص330–331 ص374. وينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، ط2004، القاهرة، ص112.

22 الفيومي، المصباح المنير، مادة "عجز".

23 البحوث والمحاضرات، الدورة: 33، ص167. وينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص113.

24 ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 942/2.

25 محاضر الجلسات، الدورة 37، الجلسة: 23، الهيئة اعامة لشئون المطابع الأميرية 1972 ص388. وينظر: في أصول اللغة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط1، 1975، القاهرة 23/2. وينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص113.

26 أبو البركات بن الأنباري، البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحـــ: رمضان عبد التواب مكتبة الخامجي، ط2، 1996، القاهرة، ص 86.

27 رواه الخمسة إلا النسائي، وصححه ابن خزيمة وأحمد شاكر والألباني.

28 ابن سيده، المخصص في اللغة، ط بولاق، 1321هـــ، 142/16. وينظر: محمود عكاشة المذكر والمؤنث بين اللفظ والمعنى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1 2009، القاهرة ص65.

29 سورة يونس، الآية: 22.

30 سورة الأنبياء، الآية:81.

31 محمود عكاشة، المذكر والمؤنث، ص65–66.

32 ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 857/2.

33 الفراء، المذكر والمؤنث، تحـــ: رمضان عبد التواب، ط1975، القاهرة، ص5–6.

34 ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 857/2.

35 المرجع نفسه، 858/2.

36 ينظر: محمود عكاشة، المذكر والمؤنث، ص82.

37 ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 858/2.

38 ابن منظور، لسان العرب، مادة: "جبن".

39 أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، 857/2.

40 المرجع نفسه، 857/2.

41 عبد السلام مسدي، المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، ط1994، تونس ص25.

42 عز الدين الكتاني الإدريسي، بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلحات، وقائع ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ص102.

43 ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحـــ:عمر فاروق الطبّاع، دار مكتبة المعارف،ط1ص263-264.

44 المصدر نفسه، ص264.

45 وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م57، ج1-2، يناير-أبريل، 1982 ص92-109.

46 المرجع نفسه، ص92-109.

47 ينظر ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، ط1988، ص143. وينظر كمال بشر، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط6، القاهرة ص301.

48 ينظر محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2002، ص95-96.

49 كيفورك ميناجيان، النحـــــت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، م.9، ج1، يناير 1972 ص 164. وينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم، ط1، 2008، لبنان.

50 أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، ص 400.

51 ينظر المرجع نفسه، ص 310.

52 معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبت لبنان ناشرون، ط2001، بيروت، ص 4.

53 عبد السلام مسدي، المصطلح النقدي، ص 28.

54 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1966، القاهرة، ص 75.

55 ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص96. وينظر محمد ضاري حمادي النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد31، نيسان80 ص 187.

56 محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2005، بيروت، ص 325.